المواطنة والانتماءات التقليدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.م. سعد محمد حسن
مركز الدراسات الاستراتيجية-جامعة كربلاء
saadalkndi@gmail.com

الملخص

تعرضت المواطنة في العراق، لاسيما بعد عام 2003 إلى أزمات عدة وعلى المستويات كافة سواء كانت سياسية او اجتماعية او ثقافية او اقتصادية .

ولقد شكلت أزمة المواطنة هما كبيرا للمجتمع العراقي، حيث تعرضت الهوية الوطنية الى التفكك والتشظي امام الانتماءات التقليدية والهويات الفرعية إذ تتمحور حول الدين والاثنية والقبلية وغيرها .

وأن هذا التفكك والتشظي جاء نتيجة صحوة الانتماءات التقليدية والهويات الفرعية ولأسباب تتعلق بالأوضاع السياسية نتيجة لطبيعة النظم السياسية واثار الاحتلال الامريكي والاخذ بنظام المحاصصة التي اثرت سلبا في المواطنة . كما أن الاوضاع الاجتماعية اسهمت في تراجع المواطنة امام الانتماءات التقليدية والهويات الفرعية من خلال تنامي النزاعات المجتمعية وتفشي ثقافة الفساد . وللأوضاع الاقتصادية دور فاعل ومؤثر على مبدأ المواطنة العراقية، فالتخلف الاقتصادي والتبعية للخارج ادت الى انحسار الديمقراطية وغياب التخطيط التنموي الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في العراق مما ادى الى بروز الانتماءات التقليدية والهويات الفرعية التي اضعفت المواطنة العراقية. ومن أجل معالجة هذه الاسباب قدمنا مجموعة من الحلول وعلى المستويات كافة (السياسية– القانونية، الاجتماعية – الثقافية، الاقتصادية) وكذلك هناك مجموعة من التوصيات توصل البحث اليها.

كلمات مفتاحية : المواطنة ، الانتماءات ، الهويات الفرعية ، الاثنية ، العراق

Citizenship and traditional affiliations in Iraq after ((2003))

teacher: Saad Mohammad Hassan Al-Kindi :
Karbala University - Center for Strategic Studies

Abstract:

Citizenship in Iraq, especially after 2003, has been subjected to several crises at all levels, whether political, social, cultural or economic. The crisis of citizenship has been a major issue for the Iraqi society, where the national identity has been fragmented and fragmented in the face of traditional affiliations and sub-identities that revolve around religion, ethnicity, tribalism and others

And that this disintegration and fragmentation came as a result of the awakening of traditional affiliations and sub-identities and for reasons related to political conditions as a result of the nature of political systems and the effects of the US occupation and the introduction of the system of quotas, which negatively affected citizenship. Social conditions contributed to the decline of citizenship in the face of traditional affiliations and sub-identities through the growing social conflicts and the spread of the culture of corruption

The economic situation has an effective role on the principle of Iraqi citizenship. Economic backwardness and dependency abroad have led to the decline of democracy and the lack of economic development planning and political instability in Iraq, which led to the emergence of traditional affiliations and sub-identities that weakened Iraqi citizenship. In order to address these reasons, we have presented a range of solutions at all levels (political, legal, socio-cultural and economic.

Key words: Citizenship, affiliations, sub-identities, ethnicity, Iraq

المقدمة:-

تُعد المواطنة البنية الأساسية للنسيج الاجتماعي المتكامل بغض النظر عن اختلاف المواطنين وتنوع انتماءاتهم التقليدية الفرعية (الدينية، الاثنية، الطائفية، القبلية) فالدولة التي تقوم على

اساس مبدأ المواطنة، كنظام عادل بين المواطنين، يعتمد على قواعد تضمن للمجتمع الحقوق والحريات الاساسية بما يضمن بناء مجتمع متكامل بين جميع فئاته ومكوناته.

وبالنسبة إلى الدولة العراقية فأنها تعاني من إشكالية بناء هويتها وفق مبدأ المواطنة وذلك بفعل عوامل عدة بعضها سياسية واخرى اجتماعية إضافة الى العوامل الاقتصادية.

ومن هنا نسعى في هذا البحث الى تشخيص واقع المواطنة والاشكالية التي اعترضت بناء الهوية على اسس المواطنة وتقديم أهم الآليات التي من شأنها ترسيخ مبدأ المواطنة .

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في انه يسلط الضوء على سبب تراجع المواطنة لصالح الانتماءات التقليدية والهويات الفرعية.

إشكالية البحث:

ما هو دور المواطنة في تعزيز الهوية الوطنية العراقية وتقليل الاثار السلبية للانتماءات التقليدية؟

فرضية البحث:

يفترض البحث ان المواطنة في العراق أخذت تتراجع لصالح الانتماءات التقليدية والهويات الفرعية نتيجة لوجود مجموعة من التحديات.

منهجية البحث:

أن طبيعة الدراسة تُحتم علينا اعتماد منهج التحليل النظمي لدراسة مدى تأثير الانتماءات التقليدية والهويات الفرعية على مبدأ المواطنة .

هيكلية البحث:

تم وضع خطة للبحث تقوم على تقسيمه الى ثلاثة مطالب: تناول الاول منها معنى المواطنة والانتماءات التقليدية، اما الثاني فقد تناول اسباب صعود الانتماءات التقليدية، والمطلب الثالث تناول اليات تعزيز مبدأ المواطنة.

المطلب الاول _ المواطنة والانتماءات التقليدية الفرعية:

سنوضح في هذا المطلب معنى المواطنة عن طريق دراسة النشأة والمفهوم للمواطنة وكذلك توضيح معنى الانتماءات التقليدية

أولاً_ معنى المواطنة:

تُعد المواطنة في أبسط صورها هي مجموعة من الحقوق يترتب عليها مجموعة من الواجبات وهي تمثل هوية جامعة للهويات الفرعية التي تكون مجتمعاً ما. ويمكن ان نتناولها من حيث النشأة والمفهوم.

١_النشأة :

ظهرت البوادر الاولية للمواطنة كمفهوم ومحل للمعالجة الفلسفية والفكرية في أطروحة الفكر السياسي الإغريقي، والتي تطرقت لمفهوم المواطنة الوضعيته الأهلية والقانونية للأفراد في مجتمع أثينا، وكان نطاق تركيزها بالأساس على الجانب السياسي، وهذا الجانب ليس حق لجميع فئات المجتمع بل أنه حق للنخبة وهم الأكثر ارتباطاً للسلطة، وايضاً كان مهمش منها النساء والعبيد والأجانب؛ فهي قاصرة على الرجال من هم من دم أثيني.

وفي العصور الوسطى في أوربا ومع بداية الحراك المجتمعي الذي صاحب الثورة الصناعية وظهور مفكري العقد الاجتماعي تطورت المواطنة وفقاً لجملة من أفكارهم عن تطور المجتمعات الإنسانية والبشرية، ومن هنا جاءت فكرة المصلحة المشتركة للأفراد في استمرارية المجتمع باعتباره الهدف الاساسي لتنمية الاتفاق بين الافراد. فالعقد الاجتماعي هو شكل من اشكال الاتفاق بين الافراد وقوى المجتمع لحماية المصالح المشتركة [١] .

وتطورت المواطنة بشكل واضح وسريع في الثورات التحريرية والاصلاحية (الامريكية، الفرنسية)، ونشأت فكرة المواطنين الذين يمتلكون الحقوق غير القابلة للاعتداء عليها من الدولة وهي حقوق مدنية تتعلق بالمساواة مع الاخرين، وحقوق سياسية كالمشاركة في القرار السياسي، وحقوق اخرى ترتبط بالشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية [٢].

وفي القرن الثامن عشر افرزت اتجاهات في مفهوم المواطنة وهي ٣:

أ- المواطنة المدنية: تتمثل بالحقوق الضرورية للمواطن (حق الملكية، الحريات الشخصية، العدالة)

ب- المواطنة السياسية: هي البعد السياسي للحقوق التي يتمتع فيها المواطن (حق المشاركة بالقرار السياسي)

ت- المواطنة الاجتماعية: ترتبط بالبعد الاقتصادي والاجتماعي (حق المواطن في الضمان الاقتصادي والاجتماعي).

وفي القرني التاسع عشر والعشرين أخذت المواطنة تتطور من الناحية النوعية والكمية واخذت تشمل البالغين من الذكور والاناث، وتشمل الجوانب (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية) وساهمت في هذا التطور عوامل عدة ومن اهمها هي [٣].

أ- تكوين الدولة القومية الحديثة.

ب- المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة.

ت- ظهور دولة المؤسسات القائمة على ارساء حكم القانون.

وقد شهدت المواطنة تطورا اخرا في القرن العشرين تمثل في رفض القوة في حل المنازعات وسيادة حكم القانون والانفتاح المتبادل .

٢_مفهوم المواطنة: المواطنة لغة واصطلاحا.

يُعد مفهوم المواطنة من المفاهيم التي أثارت جدلاً واسعاً في الاوساط الفكرية والاكاديمية، بحيث أقترن المفهوم في سياقه التاريخي بإقرار وترسيخ مبدأ المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن.

وفي الاشارة الى الاصل اللغوي لمفهوم المواطنة في اللغات الفرنسية واللاتينية والانكليزية والفارسية، يختلف عن اصلها في اللغة العربية. حيث استخدم مفهوم المواطنة تاريخياً في اليونانية واللاتينية ، للإشارة الى الافراد الذين كانوا يعيشون فقط في (دولة المدينة)، وفي اللغة الفارسية

تعني الموطنين الموجودين داخل المدن، وكذلك اللغة الفرنسية. أما في اللغة العربية فأن المواطنة مأخوذة من الوطن (المنزل) الذي يقيم فيه وهو موطن الانسان ومحله[٤].

إما في الاصطلاح فأن المواطنة تعني التزامات متبادلة بين الاشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع ما، وعليه واجبات . وتعرفها الموسوعة العربية العالمية : أنها اصطلاح يشير الى الانتماء للأمة والوطن. وتعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات [٥].

واستنادا لما سبق أضحت المواطنة هي الآلية للحد من الصراعات الاثنية والطائفية على قاعدة مبدأي المساواة وعدم التميز. لأنها تجمع مختلف الهويات الفرعية في هوية واحدة جامعة

أهمية المواطنة :

المواطنة كمبدأ اجتماعي قانوني وسياسي ساهم في تطور المجتمع الانساني بشكل كبير إضافة الى الارتقاء بالعدالة والمساواة والانفاق وضمان الحقوق والحريات، فهي ذات أهمية لأنها عملت ما يأتي [٦]:

أ- تعمل على رفع الخلافات الواقعة داخل مكونات المجتمع، في اطار الحوار بما يساهم في تقوية لحمة المجتمع.

ب- تعمل على حفظ حقوق المواطنين، كما توجب عليهم واجبات بمعنى انها تحفظ للدولة حقوقها تجاه المواطنين . وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الثقة بين الموطن والدولة.

ت- تضمن المساواة والعدالة بين المواطنين أمام القانون .

ث- تعترف بالتنوع والتعدد اللغوي والاثني والعرقي والمذهبي والديني والثقافي والاجتماعي ...الخ .

ج- تمكن المواطن من تدبير الشأن العام من خلال الانتخابات وعضوية المجتمع المدني

ح- تحدد منظومة القيم والسلوك لاكتساب المواطنة والتربية عليها .

ثانياً – معنى الانتماءات التقليدية:

تعني الانتماءات التقليدية انتماء الفرد الى رابطة معينة عن طريق الانتساب بالوراثة او الاكتساب كالانتماء الى عرق معين او طائفة او قومية او قبيلة ما ..الخ، وللانتماء التقليدي عدة انواع منها ما يلي:

١_ الانتماء العرقي:

نجد بأن الانتماء العرقي يعني الولاء الى جماعات ثقافية ولغوية تنتسب الى سلالات ذات أصول تاريخية وجغرافية معينة، حيث يمكن اعتبار العرب حسب هذا التحديد جماعة عرقية فهي جماعة لغوية وثقافية موجودة في عدد من الدول العربية والتي كونت لنفسها كيان يميزها عن الجماعات الاخرى. التي تتعايش بجنبها كالجماعة الكردية والبربر والتركمان والارمن والسريان والشركس وغيرهم. فلكل جماعة اصل واحد مشترك ترجع اليه. ولقد شدد العرب بأنهم ينتسبون الى قحطان وعدنان وهناك ايضاً ظاهرة الخصوصية الكردية في المشرق العربي لاسيما في العراق تجمعهم لغة مشتركة وغالبيتهم من السنة وان اصولهم تعود الى الجنس الآري[٧].

٢_ الانتماء القومي:

يتميز الانتماء القومي بمجموعة من الصفات او السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الادنى المشترك بين اولئك الذين ينتمون الى مجموعة معينة وهو يعني الاحساس لدى الفرد بانتمائه الى جماعة كبيرة او شعب لديهم تاريخ مشترك وقيم وعادات ومشاعر مشتركة بين بعضهم بعضاً. ويمكن للانتماء القومي ان يكون عامل توحيد للهوية الوطنية في اي دولة من دول العالم وفي الحالات التالية[٨]:

أ_ في حالة أن تكون الدولة مكونة من قومية واحدة، حيث تصبح ارضاً صلبة يتجانس عليها المواطنون قوماً ووطناً.

ب_ في حالة أن تكون الدولة مكونة من قوميتين او اكثر وكانت العلاقة بين هذه القوميات مبنية على اساس المواطنة في الحقوق والواجبات.

وللانتماء القومي اثار سلبية على المواطنة وهي [٩]:

ت_ من الاثار السلبية هو الارتباط بين المفهوم القومي والعصبي الجاهلي الذي يقوم على رفع شأن ابناء القوم الواحد وتجاهل الاخرين.

ث_ من الاثار السلبية هو ذلك الجزء المتعلق بالولاء اذ ينصرف مفهوم القومية على وصف القومية بالمثل العليا مما يؤدي الى التمزق والتفرق، لاسيما في الدول المتعددة القوميات (العراق) لان الانتماء ليس للوطن الواحد.

ج_ ربما تتسبب في حدوث نزاعات بين المجتمع نتيجة الاختلاف في طبيعة الاهداف القومية لكل مجموعة.

ح_ ارتكاز القومية الاضعف في حالة النزاع او الصراع الى الاخر وربما الاستعانة بمن هو خارج حدود الدولة التي تعيش فيها.

٣_الانتماء الطائفي:

يعني انتماء جماعة من البشر الى طائفة معينة تجمعهم صفات مشتركة تشتمل في أنتمائهم من دين معين او ممارساتهم لتقاليد او اعراف خاصة. ويمكن وصف الانتماء الطائفي بأنه نسق او نظام ثابت من الافكار او المعتقدات والتطورات والقيم والشعائر تختص بها جماعة معينة من اصل الدين.

ويمكن اعتبار الانتماء الطائفي من اكثر الانتماءات التقليدية والفرعية شيوعاً في مختلف الاوساط المجتمعية [١٠]

وقد تعرض الانتماء الطائفي الى سوء فهم، فقد اسيء فهم الانتماء الطائفي بسبب اختلاط المفهوم وعدم ضبطه وهناك من يرى بأن الانتماء الى طائفة معينة من البشر ليس جرماً، بل هي هوية فرعية وهناك من يُعد الانتماء الطائفي هو وضع مصلحة الطائفة فوق المصلحة العامة وانه يثير الانقسامات والتفرقة بدلاً من الوحدة. وتوجد ركائز اساسية للانتماء الطائفي والتي يمكن ان يستند عليها وهي[١١] :

أ_ الركيزة الدينية السياسية: تعني استغلال الدين او المذهب لتحقيق اغراض سياسية او استغلال جهاز الدولة لتحقيق منافع دينية .

ب_ الركيزة الثقافية: وهي تقديم الانتماء الطائفي على الانتماء الوطني او صياغة الهوية الوطنية على وفق رؤية طائفية على حساب الطوائف الاخرى.

ت_ الركيزة السياسية: احتكار السلطة من قبل طائفة او تحويل الطوائف الى كيانات سياسية لها احزابها وبرامجها.

٤_الانتماء القبلي:

يُعد رابط القرابة هو الاساس الذي يستند عليه الانتماء القبلي، وهو علاقة اجتماعية تعتمد على رابطة الدم الحقيقية أو المكتسبة (العلاقات العائلية والزواج والمصاهرة).

فأن افراد القبيلة وتفرعاتها من عشائر وفصائل وأسر وبيوت ينحدرون من نسب واحد (القاعدة العامة) وعلى الرغم من ان رابطة القرابة والتحدر السلالي هما الاساس في انتماء الفرد الى قبيلة ما، الا ان ذلك لا يمنع من انتماء افراد الى قبيلة ليسوا من اصلها [١٢].

وجاء تعريف القبيلة في قاموس علم الاجتماع أنه تنظيم اجتماعي يتضمن عدد من الجماعات المحلية مثل القرى والمدن والعشائر وتتخذ القبيلة عادة إقليما معينا وتتكلم بلغة واحدة تسود بين افرادها ثقافة مشتركة واحساس قوي بالتضامن وتستند الى مجموعة من العواطف وتقوم على اساس الانحدار من سلف مشترك [١٣].

وللانتماء القبلي صفات اهما ما يلي [١٤]:

أ_ سلف مشترك تعود له الجماعة وتدين له بالولاء والاحترام.

ب_ أرض مشتركة

ت_ لغة مشتركة تستطيع الجماعة التفاهم بها .

ث_ ثقافة مشتركة

ج_ نوع من الاستقلال النسبي المعتمد على قوة افراد القبيلة .

المطلب الثاني– أسباب تعزيز الانتماءات التقليدية الفرعية في العراق.

ان تعزيز الانتماءات التقليدية او الهويات الفرعية في العراق على حساب المواطنة العراقية، لم يكن عامل صدفة وانما جاء نتيجة لتوافر مجموعة من الاسباب سواء كانت سياسية او اجتماعية او ثقافية او اقتصادية.. الخ. ومن اهم هذه الاسباب هي:

أولاً_ الأسباب السياسية.

تؤدي الاسباب السياسية دوراً رئيسياً في تعزز الانتماءات التقليدية والهويات الفرعية في العراق وتمثلت هذه الاسباب بالاتي:

اولاً– الاحتلال وادارته:

بعد تغيير نظام الحكم في العراق (٢٠٠٣) اعتمدت الادارة الامريكية على إجراءات غير سليمة في ادارة شؤون الدولة، وهناك مجموعة من العوامل التي يمكن توضيحها بما يلي [١٥].

أ– توسيع قاعدة المرتبطين بالوجود الامريكي من خلال اسناد عقود الخدمات اللوجستية لقوات الاحتلال الى مجموعات وافراد ذو تأثير واضح في الهوية الوطنية

ب– اعادة بناء الدولة وفقا لنظرية الفوضى الخلاقة، والتي تتلخص بتهديم الدولة القائمة قبل الاحتلال واعادة بنائها مرة اخرى، وفي الوقت الذي تأخرت في اعادة البناء اخذ المجتمع والقوى الفاعلة يبحثون عن مرجعيات اخرى لضمان حقوقهم بعد ان عجزت الدولة في تأمين حقوقهم مما ادى الى بروز الهويات الفرعية على حساب المواطنة .

ت– اشاعة انماط سلوكية غريبة تتمثل في الدفاع عن حقوق لجماعات معينة داخل المجتمع العراقي، مثل ادعائهم في البحث عن حلول لمشاكل الاقليات في العراق.

ث– محاولة بعض الاطراف في العملية السياسية احتكار عوامل القوة واليات الحماية مما دفع البعض الاخر من المجتمع اللجوء الى مرجعيات اخرى غير الدولة العاجزة عن توفيرها .

ج– تأسيس نظام الحكم على اسس المحاصصة الطائفية والاثنية والدينية، الامر الذي ادى الى ازاحة قيم المواطنة الضعيفة اصلا لصالح الهويات الفرعية والانتماءات التقليدية.

ح- تبني سلوكيات قائمة على الصراع من قبل القوى السياسية بدلا من التعاون لأنشاء دولة المواطنة التي تحقق الرفاهية والخدمات دون تمييز.

خ- فتح الحدود للصراعات الاقليمية وجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الاقليمية والدولية، مما جعل العراق هدف لقوى الارهاب والتطرف وهذا ادى الى وجود تنظيمات ارهابية كالقاعدة واخرها"داعش"

٢_ طبيعة النظام السياسي:

أن لطبيعة النظام السياسي سواء كان نظاماً ديمقراطياً ام شمولياً يؤثر في المواطنة، فالنظام الديمقراطي يؤدي دوراً مهما في تعزيز ثقافة المواطنة وبالعكس فأن النظام الشمولي الذي يعتمد على هيمنة الحزب الواحد وسيطرته على الدولة، والعمل على تغييب الحريات، وعدم فتح باب المشاركة السياسية لباقي فئات المجتمع والقوى السياسية، يجعل المجتمع يعاني من حالة الكبت والحرمان ونتيجة لذلك يقوم المجتمع بأعمال عنف عن طريق ثورات او انقلابات او انتفاضات (مثلما حدث في العام ١٩٩١ من انتفاضة شعبية ضد نظام الحكم، كذلك مؤخراً فيما يسمى(بالربيع العربي) اما في ظل قيام نظام ديمقراطي يضمن الانتقال السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات وتحترم فيه حقوق وحريات المواطن فأن الاستقرار السياسي للدولة هو السائد [١٦].

كما ان التهميش السياسي الذي تفرضه السلطات الحاكمة على جماعات معينة، واتباع سياسات عنصرية ضد الجماعات الاخرى، يدفعهم باللجوء الى الرفض وهذه السياسات تكون اما اقتصادية مثل (رعاة دافور) او ثقافية مثل (شيعة الخليج) او قومياً مثل (الكرد) او تكون سياسياً اقتصادياً(جنوب افريقيا) او قد تكون سياسياً ثقافياً في (الزنوج في موريتانيا) وان هذه السياسات تدفع الجماعات الى ممارسة العنف ضد الدولة او الهجرة الى خارج (مثل هجرة المسيحيين) بعد تنامي في اعمال العنف الطائفي وبالتالي تؤثر سلباً على المواطنة .[١٧]

ثالثاً- المحاصصة:

تعني كلمة المحاصصة في ابسط صورها تقسيم الكل على مكوناته حسب الاستحقاق الكمي للأطراف المشاركة في العملية السياسية، والمحاصصة كمنهج سياسي يسمح لجميع المكونات

السياسية الفائزة عبر انتخابات ديمقراطية للمشاركة في الحكومة وتحمل المسؤولية في ادارة الدولة.

لكن في العراق تعطي معنى اخر وهو تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين القوى السياسية التي عمدت على تجذير الطابع الطائفي العرقي لشكل السلطة والذي يلغي امكانية تحقيق التمثيل الوطني، وهناك عوامل عدة افرزت هذا النوع ويمكن ان نسميه بالمحاصصة الطائفية ومنها [١٨]:

أ- المبدأ الذي اعتمده الحاكم المدني" بول بريمر" من خلال توزيع المناصب الحكومية في مجلس الحكم، لم تلائم مبدأ المواطنة واعتماد الكفاءات والمهنين فكانت حلول كارثية لأنها اسهمت في ظاهرة التمزق والانقسام.

ب- التوافق : قد يكون من المناسب العمل بالديمقراطية التوافقية بعد انهيار نظام سياسي شمولي ما، او عقب الخروج من حرب اهلية، للاتفاق على الحد الادنى من القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على قاعدة ضمانات للمصالح المشاركة في العملية السياسية، من اجل بناء اسس الاستقرار السياسي، ثم التحول الديمقراطي فالمجتمع العراقي هش وضعيف لا نه كان تحت ادارة حكم شمولي وان القوى السياسية والاحزاب المعارضة التي ادارت العملية السياسية غالبها ذات طابع ديني او اثني، ومن هذا فأن المشهد السياسي اعادة تنضيد المجتمع العراقي على اسس هويته الطائفية والاثنية، كما جرى استنساخ النموذج اللبناني في العراق من خلال مجلس الحكم وتشكيل الحكومات وكتابة الدستور على المحاصصة بدلا من المواطنة العراقية.

فالتوافقية ادت الى ضعف مفاهيم القيم السياسية الديمقراطية ولاسيما الاغلبية السياسية والمعارضة.

ت- النظم الانتخابية: النظام الانتخابي هو الاكثر عرضة للتلاعب من قبل القوى السياسية وهو الذي يحول الاصوات الى مقاعد في الحكومة والبرلمان والمجالس المحلية وهو يؤثر على النظام السياسي، لاسيما عند اختيار الممثلين السياسيين فقد اتسمت انتخابات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، ٢٠١٤، في المحاصصة

ث- الاحزاب والاحداث المضطربة: حيث اوجدت ارضية خصبة لنمو احزاب وقوى سياسية مختلفة وكانت عبارة عن شبكة فاعلة في تعبئة الناخب العراقي اضافة الى تأثير العامل الديني المباشر في العملية السياسية، وعلى الرغم من ادعاء جميع الاحزاب والقوى السياسية رفضها للمحاصصة الا ان الجميع قد وافقوا على صيغة مجلس الحكم، مما جعل الهويات الفرعية التقليدية امرا قائما وهو اخطر تحدي تواجهه المواطنة.

وان للأسباب السياسية في مجملها تأثير كبير على المواطنة لأنها ساهمت في نمو الهويات الفرعية والانتماءات التقليدية.

ثانياً_ الاسباب الاجتماعية:

نرى ان تفاقم النزاعات المجتمعية (الاثنية والطائفية)، وانتشار ثقافة الفساد في المجتمع العراقي، اضافة الى تنامي ظاهرة الامية والتخلف اثر بشكل كبير على مبدأ المواطنة وساهم في ظهور الانتماءات التقليدية والفرعية على حساب المواطنة ويمكن ان نوضح ذلك بالاتي:

١_ النزاعات المجتمعية : تعد النزاعات المجتمعية عاملا رئيسيا في توليد العنف بين الجماعات داخل المجتمع الواحد ومن ثم تهدد المواطنة. وأصبحت تلك النزاعات ظاهرة كونية، لاسيما بعد تفكك الكتلة الشرقية وعلى الرغم من الانفتاح الذي ينتاب هذه المجتمعات التي تمر بفترات التحول الديمقراطي، لكنها تصاب ايضا بمشكلة تعدد الهويات والانتماءات التقليدية الفرعية وتأثيرها على الاندماج المجتمعي والعراق يعد من الدول التي تتمتع بتعددية اثنية ودينية ومذهبية وقبلية، ونرى انه على مدى عدة قرون كان يتمتع بتماسك اجتماعي بين مكوناته، الا انه شهد ظاهرة جديدة وهي ظاهرة العنف الطائفي بعد عام ٢٠٠٣. اثرت بشكل كبير على تنامي الولاء نحو الطائفة على حساب الهوية الام(المواطنة العراقية) [١٩].

وقد حدد بعض الباحثين عناصر النزاع داخل المجتمع المتعدد اثنيا ودينيا وطائفيا نحو الآتي [٢٠]:

أ- الموارد او الثروات: مثل مصادر الطاقة، والغذاء، والاموال، وكيفية توزيعها بشكل متساوي على ابناء المجتمع .

ب- السلطة: يتم التنازع على كيفية تقسيم الحكم والمشاركة السياسية في عملية صناعة القرار .

ت- الهوية: تتعلق بشكل اساسي للجماعات السياسية والثقافية والاجتماعية كاللغة والدين والعادات والتقاليد والرموز الوطنية.

ث- القيم: تمثل طبيعة النظام الحاكم ودور المؤسسات السائدة في المجتمع

ج- الاوضاع السياسية والاجتماعية: اي مدى شعور الجماعات بالاحترام والتقدير دون تميز وان حكوماتهم تحافظ على خصوصياتهم الاجتماعية .

٢_ الفساد: يؤثر الفساد بكامل صوره (الفساد السياسي، الفساد الاداري، الفساد المالي) على المواطنة بشكل كبير ويعد الفساد السياسي من اهم صور الفساد وهو ظاهرة تمارسها النخب الحاكمة وتكون واضحة في الحملات الانتخابية وللفساد عدة اوجه منها:

أ- التربح : ويقصد به ابتزاز الاخرين، التجاوز على ممتلكات الدولة

ب- أهدار المال العام في مشاريع وهمية او فاشلة

ت- التستر وحماية الفاسدين والسراق

ث- المحسوبية والرشوة

ج- غسيل الاموال

وأن ظاهرة الفساد تبرز خلال التقارير التي تقدمها المنظمات الدولية، لاسيما منظمة الشفافية الدولية. وان الفساد يؤثر بشكل رئيسي على بنية الدولة بكامل وجوهه السياسية والادارية والمالية، وهو ظاهرة عالمية. الا ان حجم الفساد يتباين من دولة الى اخرى ففي العراق اصبح ثقافية مجتمعية اثرت بشكل سلبي على روح المواطنة العراقية وساهمت في تعالي الانتماءات التقليدية (كالقبلية والمناطقية والحزبية والطائفية من خلال الاخذ بالمحاصصة على حساب المهنية) [٢١].

ثالثاً_ الاسباب الاقتصادية:

تعد المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدولة، لاسيما التخلف الاقتصادي او ضعف الاستثمار اسباب تدفع الدول الى الاستعانة بالشركات المتعددة الجنسية لتنفيذ مشاريعها وهذا بدوره يؤدي الى ارتباط اقتصادها بهذه الشركات. وان الدول التي تعاني من التخلف الاقتصادي يترتب عليها معاناة على المستوى السياسي، الثقافي، اجتماعي، بالتالي تؤدي الى تبعية اقتصادية وسياسية للخارج من خلال الاتي [٢٢]:

أ- انحسار الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية، وانشغال المواطنين في تحسين اوضاعهم المعاشية كلها عوامل تساهم في بروز الهويات والانتماءات التقليدية حلى حساب المواطنة .

فأن سوء التوزيع للثروات على ابناء المجتمع وضعف الدخول لدى المواطنين تعد في مقدمة العوائق التي تصيب المجتمع وتؤثر في بنيته وتجعله يفقد الشعور بالانتماء الى المواطنة وبالتالي انخفاض في مستوى التعليم وحرمان شرائح كبيرة من التعلم وتدهور في الاوضاع الاقتصادية .

ب- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي مرتبط ارتباطا وثيقا في مشكلة التبعية الاقتصادية والمديونية وارتفاع عدد السكان، وهذا واضح في دول عالم الجنوب، حيث تعجز الحكومة عن تلبية متطلبات المجتمع، وتحقيق الرفاهية. غالبا ما يؤدي الى انهيار النظام الحاكم وسيادة الفوضى وهذا بدوره يؤثر سلبا على المواطنة

ت- غياب التخطيط التنموي والاقتصادي وعدم وجود رؤية اقتصادية واضحة المعالم اثرت بشكل كبير على المجتمع واستقراره، وبالتالي خلق ازمات داخل المجتمع، لان وجود التنمية الاقتصادية في المجتمع يؤدي الى ارتفاع في مستوى الثقافة وهي تساهم في الاستقرار السياسي للدولة من خلال فتح باب المشاركة السياسية للمواطن لكي يشعر بالولاء والانتماء للمواطنة .

فالجانب الاقتصادي له دور واضح المعالم في تحديد شكل المواطنة .

المطلب الثالث– آليات تعزيز المواطنة

أن تعزيز المواطنة في العراق على حساب الانتماءات التقليدية والهويات الفرعية يتطلب مجموعة من الآليات سواء كانت على المستوى السياسي او القانوني او الاجتماعي او الاقتصادي

أولاً_ المستوى السياسي والقانوني:

هناك العديد من المقومات التي من شأنها ان تعزز مبدأ المواطنة على حساب الانتماءات التقليدية ومنها ما يلي:

١_ بناء ثقافة الديمقراطية داخل المجتمع:

تعد الديمقراطية من المقومات الرئيسية في تماسك المجتمعات واستقرارها لأنها تفسح المجال للتعبير عن الرأي وحرية المعتقد، واقرار المساواة في الحقوق وللديمقراطية الحقيقية ركائز عدة منها ما يلي [٢٣].

أ– أن يسعى النظام السياسي الى تنظيم انتخابات دورية نزيهة يشارك فيها المواطنون كافة، لاختيار الافراد المسؤولين عن صناعة القرار السياسي.

ب– عدم احتكار السلطة من قبل جهة معينة سواء كان فردا او فئة معينه.

ت– حق المواطنين في الانتماء وتنظيم أنفسهم في مؤسسات ومنظمات سياسية او اجتماعية لخدمة المصالح العامة.

ث– الاعتراف بالتعددية السياسية ابتداء من حرية التعبير وتبني الفكر والمعتقد

ج– إقرار مبدأ دولة المؤسسات واستقلال القضاء لخلق مجتمع مؤسسي بعيدا عن توجهاته الدينية والاثنية والطائفية والقبلية.

ح– توفر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق قدر من الديمقراطية

خ– وضع برامج للتنشئة السياسية والثقافية للديمقراطية لما لها اثر في بناء مجتمع متجانس يتقبل الآخر .

وفي حالة غياب الثقافة الديمقراطية في المجتمع فأن اللجوء الى الممارسات العنيفة من قبل فئات المجتمع او الفئات المهمشة أمرا بديهيا، ومن ثم يحدث الصراع والتطرف، في حين وجود التعددية ووجود النظم الديمقراطية ترسخ الوحدة بين ابناء المجتمع وتجعلهم يبتعدون عن الانتماءات التقليدية والهويات الفرعية (الاثنية، الطائفية، القبلية)، ويعملون على بناء مجتمع الدولة لذلك فأن الثقافة الديمقراطية تمثل المقوم الرئيسي للمواطنة ونطاق العيش المشترك بين مختلف مكونات المجتمع [٢٤] .

٢_ الفصل بين السلطات:

يُعد الفصل بين السلطات اساسا من أسس النظام الديمقراطي، ويلعب دورا مهما في بناء الاستقرار، وأن اسس بناء الدولة السليمة يعتمد على مدى الفصل بين السلطات.

وان الفصل بين السلطات في ابسط صوره هو توزيع سلطة الدولة بين ثلاث هيئات مستقلة، تختص كل واحدة بممارسة وظائفها بصورة مستقلة مع وجود نوع من المرونة فيما بينها من خلال التعاون والرقابة .

واشار الدستور العراقي الدائم لسنة **2005**. الى الفصل بين السلطات في مادته (**47**) والتي تنص على ان {تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهامها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات} [٢٥] .

وان الدمج وعدم الفصل بين السلطات يولد الديكتاتورية والانقلابات واعمال العنف التي تؤثر سلبا على قيم المواطنة. اما في حالة الحفاظ على مبدأ الفصل بين السلطات وضمان التداول السلمي للسلطات فهو مقوم اساسي للمواطنة.

ثانيا_ المستوى الاجتماعي والثقافي:

يؤثر المستوى الاجتماعي والثقافي لأي مجتمع على مبدأ المواطنة ويتجلى ذلك عبر ترسيخ التعايش السلمي وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني.

١_ التعايش السلمي:

يعد التعايش السلمي من الاساسيات الهامة لتواجد الافراد داخل المجتمع، بل هو ثورة لتوحيد المجتمع، ثورة على الذات الرافضة للآخر وللتعايش السلمي ثلاثة مستويات هي [٢٦].

المستوى الاول: سياسي إيديولوجي يعني الحد من الصراع او تخفيف الخلاف بين طرفين او اكثر وتروضيه، او العمل على احتوائه في ضروريات الحياة.

المستوى الثاني: اقتصادي يرمز الى علاقات التعاون بين الشعوب والامم والحكومات فيما له علاقة بالقضايا الاقتصادية والتجارية.

المستوى الثالث: ثقافي وحضاري، وديني وهو ان تجتمع إرادة اهل الحضارات والاديان والثقافات المختلفة في العمل من أجل الامن والسلام بين فئات المجتمع.

فالتعايش السلمي بين الانتماءات التقليدية والهويات الفرعية سواء كانت دينية او اثنية او قبلية هو الحل الامثل للوصول الى الهوية الجامعة اي المواطنة. وان غياب التعايش بين الفئات يعزز النزاعات والانقسام داخل المجتمع الواحد.

وتعتبر المواطنة وسيلة مهمة لتحقيق التعايش بين ابناء المجتمع التعددي وخلق ولاء للوطن بدلا من الولاء للانتماءات التقليدية .

٢_ تفعيل دور منظمات المجتمع المدني:

ان وجود منظمات المجتمع المدني داخل اي مجتمع لا يعني تجاوز المشكلة وحلها، بل يتطلب ان تكون تلك المنظمات فاعلة ومؤثرة لتؤدي دورها المنشود على اتم وجه، وينبغي ان تطور منظمات المجتمع المدني قدراتها لكي تكون قادرة في التأثير الفاعل لعملية صناعة القرار السياسي.

وفي عام **2004**، اتخذت الدولة العراقية خطوة جادة ومهمة في هذا المجال، حيث انشأت وزارة خاصة بشؤون منظمات المجتمع المدني (وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني) وفي الدستور الدائم لسنة **2005**، فقد أشارت المادة(**45**)الفقرة (الاولى) الى أنه {تحرص الدولة على تعزيز دور منظمات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلالها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية

لتحقيق الاهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون}. وان الهدف من اشاعة استخدام المجتمع المدني والمطالبة بتفعيل منظماته وتطورها، لفهم الجوانب المتعددة من متغيرات المجتمع وان السماح بتكوين منظمات المجتمع المدني وتطويرها هو نشر قيم المشاركة والولاء للوطن والمواطنة في داخل المجتمع [٢٧].

ثالثاً_ المستوى الاقتصادي:

لا يمكن الحديث عن المواطنة في دولة من دون الحديث عن المقوم الاقتصادي، لاسيما في الدولة العراقية التي تعاني من تخلف في جوانب الحياة المتعددة.

فالتنمية السياسية والتحديث مقوم رئيسي ومهم في إطار بناء الدولة وتطور المجتمع على اسس مبدأ المواطنة، لما لها دور في ارتفاع فاعلية المجتمع وازدياد قدراته على استغلال الموارد البشرية والطبيعية في تحقيق التماسك والتكامل الاجتماعي.

فالتنمية هي عملية تطوير الانسان والمجتمع ككل ومؤسساته والتي من خلالها يسعى الى نمو هوية مشتركة في ظل دولة المؤسسات التي تؤكد على الولاء للوطن مقابل التفريق والانقسامات في المجتمع وذلك نسميه مبدأ المواطنة.

والدستور العراقي قد أشار في مادتين هما:

المادة (٢٥) {تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي على وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتشجيع القطاع الخاص وتنميته}

المادة (٢٦) {تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات الحديثة }

ومن أهم الاسس الاقتصادية هي[٢٨]:

أ- التزام الدولة بحرية النشاط الاقتصادي لتحقيق العدالة الاجتماعية

ب- مراقبة وتحقيق التوازن الاقتصادي بين فئات المجتمع

ت- خلق بيئة مستقرة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا للحفاظ على الاستقرار المجتمعي

ث- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

ج- التنافس المشروع والمعاملة المتساوية والتكامل بين القطاعات

ح- تنمية قدرات الانسان لأنه مصدر الثروة

خ- تعميق اسس التنمية السياسية

د- فرض الضرائب بالتنسيق بين الحكومة والسلطات المحلية

ذ- قانون يحدد قواعد الجباية للأموال العامة

فالمقوم الاقتصادي وسيلة مهمة من اجل تنفيذ السياسات وتحقيق الاهداف المنشودة التي تصب في مصلحة المواطنة.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم يظهر لنا بأن هناك تراجع لمبدأ المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، لصالح الانتماءات التقليدية والهويات الفرعية، لاسيما الاثنية (عرب، كرد، تركمان...)، او الطائفية كالسنة والشيعة، او قبلية . وان هذا التراجع لم يأت من فراغ وانما بفعل عوامل عدة ساعدت بشكل او بآخر في بروز هذه الانتماءات والهويات الفرعية على حساب المواطنة العراقية. ومن اهم هذه الاسباب هي (الاسباب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية). وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وهي:

الاستنتاجات:

١- خلق البناء غير الطبيعي للدولة العراقية إشكالية في المواطنة بعد التغيير السياسي عام 2003.

٢- لقد كان الدور الامريكي سلبي على المواطنة العراقية

٣- تُعد المحاصصة السياسية سبب رئيسي في تنامي الانتماءات التقليدية على حساب المواطنة

٤- طبيعة النظام السياسي ساهمت في تعزيز الانتماءات التقليدية امام المواطنة

٥- النزاعات المجتمعية سواء كانت اثنية (عرب، كرد، تركمان، كلدوآشور، شبك، ايزيدية) او طائفية (السنة والشيعة) او قبلية، لاسيما في مناطق الجنوب .

٦- الفساد الذي اصبح ثقافة سائدة لدى الواقع العراقي ساهم بشكل كبير تفكك المواطنة العراقية.

٧- ضعف العامل الاقتصادي وشيوع البطالة والتخلف وعدم وجود برامج تنموية، ساهم في تراجع المواطنة والولاء الوطني .

٨- أن مبدأ المواطنة لم يصل الى مستوى التكامل والتجانس بعد.

٩- ان الانتماء الى القبيلة او الطائفة او القومية او غيرها من الانتماءات التقليدية الفرعية ليس جرما على المرء، بشرط ان لا يكون على حساب المواطنة

المقترحات:

يمكن تقديم مجموعة من المقترحات واهما ما يلي:

١- تغليب الهوية العراقية على الهويات الفرعية الضيقة.

٢- تعديل بعض المواد والفقرات الواردة في الدستور العراقي لسنة **2005**. (استبدال كلمة المكونات لتحل محلها المواطنة) والغاء مصطلح الاقليات على المجموعات الاثنية او الدينية الصغيرة).

٣- يجب ان تسن القوانين وفقا مبدأ المواطنة لمراعاة باقي فئات الشعب العراقي.

٤- حصر السلاح بيد الدولة لتفادي الكثير من النزاعات والجرائم .

٥- بناء مؤسسة عسكرية مهنية بعيدة كل البعد عن الانتماءات التقليدية.

٦- توجيه وسائل الاعلام والبرلمان لتمجيد الدولة العراقية والابتعاد عن مبدأ المحاصصة.

٧- تفعيل الوجود المجتمعي وتنمية روح المواطنة لدى ابناء المجتمع.

٨- ترك الشأرية السياسية والابتعاد عن التهميش والاقصاء .

٩- الاهتمام بالتربية والتنشئة على اسس وطنية .

الهوامش

[١] : محمد العجاتي، المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، منظمة هيفوس، ٢٠١٥، ص١٥-١٦.

[٢] : بتول حسين علوان، المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٥.

٣:عزيز جبر شيال، عوامل التفتيت واللا مواطنة في بلد محتل، مجموعة مؤلفين، المواطنة والهوية العراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيسان، ٢٠١١، ص٧٨-٨٠.

[٣] : عصام عبد الله، المواطنة ، مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، القاهرة، مصر، ص٨ على الربط:
http://anhri.net/organisation

[٤] : أمين فرج شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، دار شتات للنشر، مصر- الامارات، ٢٠١٢ص ٢٧.

[٥] :نقلاً عن : أمين فرج شريف، المصدر نفسه، ص٣٢.

[٦] عبدالله محمد الفوزان، المواطنة والتحديات المعاصرة، مقال منشور في صحيفة عكاظ بتاريخ 1 مارس العدد: ٢٤٥٤.

[٧]: حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر(بحث في تغير الاحوال والعلاقات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧٠-٧١

[٨]: حميد فاضل حسن، الهوية العراقية وبناء الدولة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ندوة علمية، ١٧/ شباط، ٢٠١٠، ص٢٦.

[٩] : المصدر نفسه،ص١٩.

[١٠] : سعد محمد حسن الكندي، المجموعات الاثنية والمشاركة السياسية في المشرق العربي_ العراق ولبنان أنموذجا، مركز العراق للدراسات، دار الساقي، ٢٠١٦، ص١٢٠.

[١١] : احمد علي محمد، الطائفية وأثرها في حياة العراق السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٦٨.

[١٢] : عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠، ص٢٠٣-٢٠٤.

[١٣] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٥٠.

[١٤] ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٤٧٥-٤٧٦.

[١٥]:عزيز جبر شيال، مصدر سبق ذكره، ٨٦، ٨٧، ٨٨.

[١٦]: جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٧)، ٢٠٠٤،ص٥٥.

[١٧]: نيفين مسعد، النزاعات الدينية والاثنية والمذهبية والعرقية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: (٣٦٤)، ٢٠٠٩، ص٦٤.

[١٨]: ينظر، سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٤، ص١١٨، ١٢٠، ١٢١.

[١٩]: ناظم عبد الواحد جاسور، العنف الطائفي ظاهرة غير عراقية، مجلة الرأي والرأي الاخر، العنف الطائفي(اسبابه ونتائجه)، وحدة البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية، المستنصرية، العدد: الرابع، ٢٠٠٧، ص٢.

[٢٠] : امجد علي، النظام الفدرالي كحل للنزاعات في المجتمعات التعددية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٢، ص٥٦.

[٢١]: احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية، ٢٠٠٧_٢٠٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص١١١.

[٢٢] : سهيلة عبد الأنيس، معوقات التحول الديمقراطي في العراق، المجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد: ٧، ٢٠٠٧، ص١١٨.

[٢٣]: عقيلة عبد الحسين الدهان، أثر التنشئة الاجتماعية في البناء الديمقراطي، دار ميزوبوتاميا للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٤، ص٣٠.

[٢٤]: علي اسعد وطفة، اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(٢٥)، ٢٠٠٢، ص١٠٤.

[٢٥] : امين فرج شريف، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٨.

[٢٦] : سعد محمد حسن الكندي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

[٢٧]: امين فرج شريف، المصدر السابق، ص٢٥٨-٢٥٩.

[٢٨] : عامر حسن الفياض، اسس بناء الدولة المدنية الحديثة في العراق، سلسلة محاضرات القيت على طلبة النظم السياسية(مرحلة الماجستير)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص ٨-٩-١٠، لسنة ٢٠١٣.